الجرّ على الجوار فى القرآن الكريم*

الدكتور مرتضى الايروانى
الاستاذ المشارك كلية الالهيات ـ جامعة فردوسى
E-mail: iravany@ferdowsi.um.ac

ملخّص

يري بعض علماء النحو واللغة أنّ جرّ بعض الكلمات ليس لاستحقاقها الجرّ تبعاً لضوابطه المعروفة، فهى ليست معمولة لحرف الجرّ، ولا مضافاً إليها، كما أنها ليست تابعة لكلمة مجرورة. فهى تستحقّ إعراباً آخر غير الجرّ، ولكنّها جرّت لمجاورتها كلمة مجرورة، فهى علي هذا مجرورة علي الجوار أو المجاورة.

وقد خرّج فريق من العلماء بعض قراءات القرآن الكريم علي الجوار معتقدين صحّة وقوعه فى الكلام. وقد تصدّي البحث إلى استقصاء هذه الموارد التى ادّعي فيها الجوار، فذكر كلّ مورد منها، وعُرضت فيه آراء العلماء وأقوالهم للوصول إلى نتيجة علي أساس تمحيص الآراء، وموازنة بعضها ببعض فى موضوع اختلفت فيه الأقوال، وتشعّبت فيه الآراء والذى يبدو أنّه ليس كما تصوّره القائلون به، كما سيلاحظه القارئ.

الكلمات الأساسيّة: الجرّ،الجوار(المجاورة)، تخريج قراءة، استعمال العرب.

---

*. تاريخ وصول: ١٣٨٥/٤/٢٠؛ تاريخ تصويب نهايى:١٣٨٥/٦/٢٢.

المقدّمة

اتّفق علماء العربيّة علي ثلاثة من عوامل الجرّ، هي: حرف الجـرّ، والاضـافة، والتبعيّة. واختلفوا في الجرّ للمجاورة. والمراد بالجرّ للمجاورة، أو الجرّ علـي الجـوار أنْ يكون للاسم إعرابه الخاص به، ولكنّه يُجرّ بدلاً من ذلك لمجاورته اسماً مجروراً.

وقد اختلفت آراء العلماء في ذلك و تناقضت الى حد كبير. فذهب بعضهم إلى وروده في الكلام واعتباره صحيحا، وجعله من المسائل المسلّمة، والقـضايا الـتي يمكـن الحمل عليها ومراعاتها في النثر. وحشد لذلك مختلف الشواهد. ومنهم من رفـض ذلـك واعتبره لحناً لا يمكن الاستناد إليه، أو ضرورة ينبغي تجنّبها، وعدم حمل الفصيح عليها.

وقد استند المؤيّدون له بشواهد مـن القـرآن الكـريم، وخرّجـوا عليـه بعـض القراءات.

ومن يراجع كتب التفسير، وإعراب القرآن، وتوجيه القراءات يلفت نظره بـين الفينة والأخري توجيه قراءة عليه.

ويختلف مقدار هذه الموارد في كلّ كتاب باختلاف وجهة نظر صاحبه بالنـسبة إلى الجرّ علي الجوار.

ونحاول في هذا البحث استقراء الموارد الـتي نـصّ العلمـاء عليهـا مـن جهـة، والإشارة إلى بقيّة التخريجات المطروحة في الآيـة مـن جهـة أخـري، لبيـان التوجيـه الأنسب، والإعراب المقبول الذي يناسب المقام.

وقد استدعي البحث في بعض الموارد نقل نصوص من كلام العلماء لبيان وجهة نظرهم بشكل أدقّ من جهة، وللوقوف عند بعض المقاطع وتحليلها من جهة أخري.

عرض الآيات:

الآية الأولى: «يا أيّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الـصلاة فاغـسلوا وجـوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم» (المائدة/۶).

قرأ الكسائيّ ونافع وابن عامر وحفص «وأرجلَكم» بالنصـب. وقـرأ ابـن كثيـر

وأبوعمرو وحمزة، وأبوبكر عن عاصم «وارجلِكم» بالجرّ. (ابن مجاهد، ص٢٤٢؛ الاهوازى، ص١٦٥). وقرأ الحسن والأعمش «وأرجلُكم» بالرفع. (الدمياطىّ، ص١٩٨).

ووقفة العلماء عند هذه الآية أطول من وقفتهم عند غيرها، لأنها أوّل آية خُرّجت علي الجوار، وهم يُطيلون فى أول موضع ويُسهبون. كما أنها تتعلّق بآية اختلفت الأمّة فى الحكم الشرعى الذى تضمّنته، وهو الوضوء. فلأجل بيان الحكم وهو غسل الأرجل أو مسحها توسّل كلّ فريق بالقواعد النحوية فيما توسّل به لإثبات رأيه.

والذى نتناوله بالبحث هنا قراءة الجرّ فقط. كما إنّنا نشير إلى التخريج النحوىّ دون التعرّض للحكم الشرعىّ، فله مجاله الخاص به. وبناءً علي هذا فإنّ الكلام سيطول فى هذه الآية تبعاً لكلام العلماء فيها.

والتوجيهات المطروحة فى قراءة الجر هى:

١ ـ عطف الأرجل علي الأيدى المنصوبة، ولكنّها جُرّت لمجاورتها المجرور «الرؤوس».

٢ ـ عطف الأرجل علي الرؤوس فهى مجرورة لجرّ المعطوف عليه.

والقائلون بعطف الأرجل علي الأيدى اختلفت آراؤهم فى ذلك:

ألف ـ قسم أشار إلى الجوار دون أنْ يعلّق علي ذلك بتأييد أو ردّ.

ب ـ قسم أشار إلى الجوار ولكنّه رجّح عليه غيره.

ج ـ قسم قال بالجوار ودافع عنه.

أمّا القسم الأوّل فقد ذكروا الجر علي الجوار فقط. فحكم الأرجل «مجرور بالمجرورة التى قبلها وهى مشتركة بالكلام الأوّل من المغسول والعرب قد تفعل هذا بالجوار والمعنى علي الأوّل» (أبوعبيده، ١٥٥/١). ويبدو من لحن كلامه أنّه يميل إليه. فقد ذكر هذا التخريج دون أنْ يذكر غيره. وبتعبير مفسّر آخر أنّ لام الأرجل خفضت

علي مجاورة اللفظ لا على التوافق فى الحكم. (البغوىّ، ۱۶/۲). ويمكن ملاحظة مثل هذا عند الواحدىّ. (الوسيط، ۱۶/۲).

وعلي خلاف هذا لم يرتض آخرون الجوار، ورجّحوا عليه غيره لاعتبارات خاصّة وهو القسم الثانى. فابن هشام يري أنّ الأرجل معطوفة علي الرؤوس حقيقة والمراد الغسل، لا المسح. بعبارة أخري أنّ الأرجل معطوفة علي الرؤوس ولكنّ حكمها الشرعى الغسل لا المسح بدليل شرعى خارج عن الإعراب وهو أنّ المسح هنا الغسل استناداً إلى قول أبى زيد الانصارىّ، أو أنّ المراد المسح علي الخفّين، وجعل مسحاً للرجل مجازاً، وقد بيّنت السّنة ذلك. ويرجّح العطف علي الجر للجوار أمور ثلاثة:

أحدها: أنّ الحمل علي الجوار حمل علي الشاذّ، فينبغى صون القرآن عنه.

الثانى: أنّه إذا حُمل علي الجوار كان العطف فى الحقيقة علي الوجوه والأيدى، فلازم ذلك الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

الثالث: أنّ العطف علي هذا التقدير (المراد الغسل) حمل علي المجاور القريب، لأنّ الأرجل معطوفة علي الرؤوس. وعلي تقدير الجوار حمل علي غير المجاور (الوجوه والأيدى) والحمل علي المجاور أولى. (شرح شذور الذهب، ص۳۳۲).

ومنهم من يري عطف الأرجل علي الرؤوس وتقدير ما يُوجب الغسل، مثل: وأرجلكم غسلاً، ثم ذكر تخريج من قال بالجوار مسبوقا بـ(قيل) للتضعيف، وعقّبه بقوله وهو قليل فى كلامهم. (الأنبارىّ، ۲۸۵/۱). فالأنبارىّ يرجّح عطف الأرجل علي الرؤوس علي القول بالجوار لأنّ القرآن يُحمل علي الأكثر والأفشي فى اللغة، ولا يحمل علي القليل والشاذّ.

أمّا الذين ضعّفوا الجرّ علي الجوار أو ردّوه فى توجيه هذه الآية وهم أصحاب القسم الثالث فليس عددهم قليلاً. ونحاول ذكر كلامهم فى ذلك باختصار مرتّباً حسب الترتيب الزمنىّ.

فالزّجاج وهو من علماء أوائل القرن الرابع الهجرىّ (ت ۳۱۱ هـ) ينقل عن بعض أهل اللغة أنّ الأرجل مجرورة علي الجوار. ثم يعقّب علي ذلك بقوله «فأمّا الخفض على الجوار فلا يكون فى كلمات الله». (معانى القرآن وإعرابه، ۱۵۳/۱). ويبدو أنّ مراده من بعض أهل اللغة أبوعبيده الذى أشار إلى الجوار فى كتابه. (مجاز القرآن، ۱۵۵/۱).

وإذا كان الزّجاج لا يرضي بالتخريج علي الجوار فى القرآن فإنّ معاصره النحّاس (ت ۳۳۸) الذى كان يعيش فى الجانب الغربىّ من الدولة الاسلاميّة فى مصر كان أكثر صراحة وأشدّ حكماً لأنه لا يرتضيه فى كلام الناس ويجعله نظير الإقواء الذى هو من عيوب القافية وهو غلط عظيم فلا يجوز القياس عليه. ونظيره فى الشعر الإقواء. (إعراب القرآن، ۹/۲).

ولا نكاد نمضى طويلاً حتى يطالعنا ابن خالويه وهو من علماء القرن الرابع (ت ۳۷۰ هـ) بقوله وهو يوجّه القراءات السبع «ولا وجه لمن ادّعي أنّ الأرجل مخفوضة بالجوار، لأنّ ذلك مستعمل فى نظم الشعر للاضطرار وفى الأمثال. والقرآن لا يُحمل علي الضرورة، وألفاظ الأمثال.» (الحجّة، ص۱۲۹).

أمّا الطوسىّ (ت ۴۶۰ هـ) فلم يكتف بردّ تخريج قراءة الجر بالجوار، بل حاول توجيه ردّه بوجوه:

الاول: استناده إلى قول الزّجاج من أنّ إعراب المجاورة لا يجوز فى القرآن الكريم، وإنّما يجوز فى ضرورة الكلام والشعر.

الثانى: أنّ الجرّ علي الجوار لا يكون مع حرف العطف، بعبارة أخري ما ورد من الحمل علي الجوار كان فى النعت. ثمّ راح يوجّه قول الشاعر:

فهل أنت إنْ ماتت أتانُك راحلٌ إلى آل بسطام بن قيس فخاطِبِ

الذى ادّعوا فيه جرّ «خاطب» عطفاً علي مجاوره «قيس» وهو فى الحقيقة عطف علي «راحل». وذكر فى ذلك توجيهين: ألف ـ أنّه يمكن أنْ يكون الشاعر

أراد الرفع، وإنّما جرّ ذلك الراوى وهماً منه. وذلك من الاقواء الذى يذكر فى القافية.

ب ـ يمكن أنْ يكون «خاطب» فعل أمر، وإنّما جرّه الشاعر لاطلاق الشعر.

الثالث: أنّه يُحمل علي المجاورة إذا أمن اللّبس.

و«موثق» فى بيت الشاعر:

لم يبق إلاّ أسيرٌ غيرُ منفلتٍ أو موثقٍ فى عقال الأسر مكبول

ليس مجروراً لمجاورة «منفلت» بل عطف علي «أسير» لأنّ تقدير الكلام غير أسيرٍ. (التبيان، ۴۵۳/۳)

والطبرسىّ تبع الطوسىّ فى ردّه الجوار وإنْ اختلفت عباراته بعض الاختلاف وأضاف إلى ذلك (أنّ المحقّقين من النحويّين نفوا أنْ يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً فى كلام العرب)، ثمّ ذكر توجيه ابن جنىّ فى تخريج «حجر ضبّ خرب» (مجمع البيان، ۱۶۶/۲).

وذكر غيرهما فى ردّه أنّ «هذا باطل من وجوه:

الأوّل: أنّ الكسر علي الجوار معدود فى اللحن الذى قد يُتحمّل لأجل الضرورة فى الشعر وكلام الله يجب تنزيهه عنه». (الرازىّ، ۱۶۱/۱). ثم ذكر الردّين الآخرين اللذين ذكرهما الطوسىّ والطبرسىّ.

أمّا الخازن فى تفسيره فإنّه يستدلّ بما استدلّ به الرازىّ فى ردّه إعراب المجاورة بفارقين: أوّلهما: أنّ الرازى صرّح بأنّ الجر علي الجوار معدود فى اللحن، بينما اكتفي الخازن بكونه ضرورة. وثانيهما: أنّ عبارة الخازن فيها «أو يصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس»، بينما تخلو عبارة الرازىّ من «أو» التى تشعر بالتخيير. (لباب التأويل، ۴۴/۱).

وما إن نتجاوز زمن الخازن حتّي نري من يقول «ومن أوجب الغسل تأوّل أنّ الجر هو خفض علي الجوار وهو تأويل ضعيف جداً، ولم يرد إلاّ فى النعت حيث لا يلبس علي خلاف فيه قد قرّر فى علم العربية». (أبوحيان، ۱۹۲/۴)

وقد توسّع تلميذ أبى حيّان فى بسط الجوار وذكر أدلّتهم معتمداً علي ما ذكره أبوالبقاء نقلاً عن ابن جنّىّ فى أثر الجوار وذكر الأمثلة التى ذكرها ثمّ عقّب فى الردّ علي ذلك «ذكر أشياء كثيرة زعم أنّها مقوّية لمدّعاه». (السمين الحلبىّ، ۴۹۵/۱). وراح يردّ الأمثلة التى ذكرها أبوالبقاء العكبرىّ، ويوجّهها بتوجيه آخر. وختم حديثه بأنْ «باقى الأمثلة التى أوردها ليست من المجاورة التى تؤثّر فى تغيير الإعراب» (المصدر السابق، ۴۹۶/۱).

ولا أظنّ أحداً من العلماء ردّ الجر علي الجوار، ووجّه الشواهد التى ذكرت فى ذلك كالسمين الحلبىّ فى طول كلامه، وإصراره، وسعيه. ولولا خشية الإطالة، لذكرنا ما ذكره لعمقه وفائدته.

ج ـ أمّا الذين قالوا بالجوار فى تخريج قراءة الجر، فمنهم من اكتفي بتخريج الآية به، ومنهم من جعله من المسلّمات النحويّة التى لا يجوز الشكّ فيها.

فمن القسم الأوّل البيضاوىّ الذى قال «وجرّه الباقون علي الجوار ونظيره كثير فى القرآن والشعر، كقوله تعالى «عذاب يوم اليم» و«حور عين» فى قراءة حمزة والكسائىّ وقولهم: حجر ضبٍّ خرب. وللنحاة فى ذلك باب» (أنوار التنزيل، ۲۳۰/۳).

وقد اقتفي أبوالسعود أثر البيضاوى فذكر كلاماً شبيهاً بكلامه. (إرشاد العقل السليم ۱۱/۳).

ومن القسم الثانى أبوالبقاء العكبرىّ (إملاء ما منّ به الرحمن، ۲۰۹/۱). وقد استند إليه واعتمد عليه كلٌّ من القاسمىّ (محاسن التأويل، ۱۸۹۲/۶)، والشهاب الخفاجىّ (عناية القاضى،۲۲۰/۳) والآلوسىّ (روح المعانى، ۷۶/۶). ولأهميّة كلام أبى البقاء حيث يمثّل أوّل من توسّع فى تأصيل الجوار وتقريره ننقل بعض كلامه، فقال وهو يتحدّث عن تخريج الأرجل المكسورة «أنّها معطوفة علي الرؤوس فى الإعراب، والحكم مختلف، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذى يقال له هو علي

الجوار، وليس بممتنع أنْ يقع فى القرآن لكثرته، فقد جاء فى القرآن والشعر....» (إملاء ما منّ به الرحمن، ٢٠٩/١).

ولنا مع أبى البقاء وقفة قصيرة:

١ ـ قوله «وقد جعل النحويّون له باباً ورتّبوا عليه مسائل ثمّ أصّلوه بقولهم «حجر ضبّ خرب»[١]. لم أرَ من عقد لذلك باباً خاصاً به إلاّ ابن جنّىّ. فإن كان مراده ابن جنّىّ وكلامه فيقال: لم يبقِ ابن جنّىّ كلامه علي «حجر ضبّ خرب»، بل كان كلامه فى أثر المجاورة، ثمّ ذكر أنّ بعضهم خرّج عليها هذا. وفرق كبير بين جعل المثال أصلاً تُؤصّل عليه بقية الموارد وبين جعله مورداً من الموارد التى خرّجها بعضهم علي الجوار.

ويلاحظ كذلك قلّة الذين ذكروا الجوار وأشاروا إليه فضلاً عن إفراد باب له. وأكثر من أشار إليه المفسرون ومعربو القرآن بتناسب القراءات المختلفة.

٢ ـ لم ينكر أحد أثر المجاور فى مجاوره، بعبارة أخري أثر الجوار، ولكن هل يسري أثر الجوار إلى جرّ غير المجرور فى فصيح الكلام ونثره بدون قيد وشرط أو لا.

٣ ـ قوله «ولو كان لا وجه له فى القياس بحال لاقتصروا فيه علي المسموع فقط» يعارضه ما نُقل عن الفراء من أنه قصره علي السماع، ومنع القياس عليه[٢]. (السيوطىّ، همع الهوامع، ٥٥/٢).

أمّا القاسمىّ فإنه خرّج الآية علي المجاورة، وذكر الشواهد علي ذلك، ثم عقّب بقوله «وما قيل بأنّ حرف العطف مانع من الجوار زعماً بأنه خاص بالنعت والتأكيد مردود بأنه ورد فى العطف كثيراً فى كلام العرب. قال الشاعر:

لم يبق إلاّ أسيرٌ غيرُ منفلتٍ أو موثقٍ فى عقال الأسر مكبول

و:

---

١ . حذا جمع من العلماء كالشهاب الخفاجىّ والآلوسىّ والشنقيطىّ حذو أبى البقاء العكبرىّ فى ذكر هذا.

٢ . يعارض هذا ما جاء فى (معانى القرآن) ٧٣/٢ ـ ٧٥ ولعلّ السيوطىّ اطّلع على كلام أخر للفرّاء فى غير معانى القرآن.

فهل أنت إنْ ماتت أتانُك راحل إلى آل بسطام بن قيس فخاطبِ

وكفي في الردّ قراءة «وحورٍ» بالجرّ» (محاسن التأويل، ١٨٩٢/٦).

و مما يعيش التعجب أن القاسمي جعل محل أنّه جعل محلّ النزاع «وحورٍ عين» (الواقعه، ٢٢) شاهداً علي المسألة، في حين أنّه يجب إثبات مجئ حرف العطف في الجوار حتى يمكن تخريج الآية عليه، لا العكس، لأنّه يجوز في الآية وجوه أخري تذكر في محلّها.

وصاحب حاشية تفسير البيضاوىّ أطنب في تقرير الجوار والحديث عنه بذكر الشواهد المختلفة. وما ذكره تكرار لما سبق فلا حاجة لذكره اختصاراً.

والآلوسىّ هو الآخر تكلّم عن الجرّ في هذه الآية وحاول إثبات الجرّ الجوارىّ بشتّي الوسائل، ولو اقتضي ذلك الحطّ من شأن بعض الأفراد. فهو يردّ قول من قال: إنّ الكسر علي الجوار معدود في اللحن بأنّه أجيب عنه «بأنّ إمام النحاة الأخفش وأباالبقاء وسائر مهرة العربيّة وأئمّتها جوّزوا جرّ الجوار، وقالوا بوقوعه في الفصيح كما ستسمعه إنْ شاء الله تعالى. ولم ينكره إلاّ الزّجاج. وإنكاره مع ثبوته في كلامهم يدلّ علي قصور تتبّعه.» (روح المعاني، ٧٦/٦)[١].

فهل كان الزّجاج وحده المنكر للجوار أو ذهب إلى ذلك آخرون كابن جنّىّ والسيرافىّ والنّحاس وغيرهم! فتتبّع مَن قاصر؟ الزّجاج أو الآلوسى؟

وقوله: إنّ مهرة العربية وأئمتها جوّزوا ذلك فيه ما فيه لما تقدّم من ذكر العلماء الذين ضعّفوا الكسر علي الجوار أو ردّوه.

والذى بين أيدينا من كلام الأخفش لا ينسجم مع ما نسبه الآلوسى إليه. فقد ذكر الأخفش تخريج قراءة النصب. وذكر بعد ذلك تخريجين لقراءة الجر أوّلهما تقدير ما يوجب الغسل، وثانيهما الجوار مسبوقاً بـ «قيل» المُشعر بالتضعيف، ثمّ علّق علي ذلك بأنّ قراءة النصب أسلم من ارتكاب الاضطرار الذى في قراءة الجر (معانى القرآن،

١. كرّر الشنقيطى في «أضواء البيان ٨/٢ ـ ١٣» ما ذكره الآلوسى فلا داعى لتكراره.

۴۶۶/۲). فهل يفهم من هذا أنّ الأخفش يقول بالجوار كما نسبه الآلوسيّ إليه؟ وقد يقال: إنّ الآلوسيّ اطلع علي كلام آخر للأخفش فنقله وهو محقٌّ في نسبة القول إليه.

ولا أظنّ هذا كافياً في الدفاع عن الآلوسيّ في نسبة ما نسبه إلى الأخفش، لأنّ الموجود بين أيدينا فعلاً «معاني القرآن» وقد نقلنا ما قاله الاخفش فيه، كما أنّ التحقيق يقتضي عدم الاكتفاء بكتاب واحد، أو نقل قول منسوب في كتاب ما دون الرجوع إلى بقيّة المؤلّفات. ويبدو أنّ حرص الآلوسيّ علي إثبات حكم غسل الأرجل في الوضوء هو الذي دعاه إلى الدفاع عن الجوار ولو بشكل لا يناسب البحث العلمي.

وعرّض كذلك بغيره بحجّة أنّ «كلام ابن الحاجب في هذا المقام لا يُعبأ به» (المصدر السابق). ولم يبيّن ما قاله ابن الحاجب في هذا الشأن. وجدير بالذكر أنّ ابن الحاجب أحد أئمة العربية في القرن السابع. وخلّف كتابين فيما خلّف دارت حولهما دراسات كثيرة، هما: الكافية في النحو، والشافية في الصرف.

والرازيّ هو الآخر لم يسلم من نقد الآلوسيّ وتعريضه عند ما قال «وما ذكره الإمام رحمه الله تعالى يدلّ علي أنّه راجل في هذا الميدان وضالع لا يطيق العروج الى شاوى ضليع.» (المصدر السابق، ۷۴/۶). وليت شعري كيف يُوفّق بين وصف الرازيّ بالإمام من جهة ووصفه بأنه راجلٌ في هذا الميدان من جهة أخري؟

وكرّر ما ذكره أبوالبقاء من كثرته في الفصيح من الكلام، وعقد باب له علي حدة من قبل النحاة.

ويلاحظ خلوّ كتب تفسير المعاصرين من الحديث عن الجوار إلاّ ما ورد مقتضباً جداً في كلام الزحيليّ. (التفسير المنير، ۱۰۶/۶)[۱].

والذي يظهر من البحث أنّه لولا القول بغسل الأرجل في الوضوء ما رأينا هذا الإصرار من قبل البعض علي الجوار في توجيه قراءة الجرّ علي ضعفه. والدليل

۱. يلاحظ أنّ الزحيليّ قال هذا عند تفسير الآية. ولكنّه عند الإعراب ذكر أنّ الجرّ بالعطف على الرؤوس وتقدير ما يوجب الغسل فلا انسجام بين الكلامين.

علي ذلك:

١ ـ ما نقلناه عن الأخفش والزّجاج والنحّاس والرازيّ وأبي حيّان والسمين الحلبيّ وابن هشام من أئمّة النحو ومشاهيره، وممّن قالوا بغسل الأرجل في الوضوء. وإذا أضفنا إليهم الطوسيّ والطبرسيّ وغيرهما ممّا لم نذكرهم تبيّن الأمر.

٢ ـ انّ أكثر الشواهد الشعريّة التي ذُكرت تأييداً لاستعمال الجوار محكومة بالضرورة الشعريّة.

٣ ـ انّ التحمّس الشديد الذي نراه من قبل المؤيّدين للجوار في هذه الآية يقلّ أو يعدم في بقية الآيات التي ذكرت شاهداً علي مجيء الجوار وكثرته في القرآن الكريم كما سيلاحظه القارئ الكريم.

الآية الثانية: «وأذانٌ من اللهِ ورسولِه إلى الناسِ يومَ الحجِّ الأكبر أنّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه» (التوبه/٣).

قرأ ابن أبي اسحاق وعيسي بن عمر وغيرهما «ورسولَه» بالنصب. (النحّاس، ٢٠٢/٢؛ الدمياطي، ص٢٤٠). وقرأ الحسن في رواية «ورسولِه» بالجر. (أبوحيّان، ٣٦٧/٥).

وقد ذكر العلماء في تخريج قراءة الجرّ وجهين:

الأوّل: جعل الواو للقسم. وجرّ «رسوله» علي القسم. ويكون التقدير. إنّ الله أقسم بالنبيّ «صلّي الله عليه وآله وسلّم» بأنّ الله بريء من المشركين. (الزمخشريّ، ١٧٣/٢؛ أبوحيّان، ٣٦٧/٥؛ السمين الحلبيّ، ٤٤٢/٣). وقد أقسم الله سبحانه تعالى بالنبيّ «صلّي الله عليه وآله وسلّم» في مكان آخر بقوله «لعمرك إنّهم لفي سكرتهم يعمهون».

الثاني: جعل الواو للعطف و«رسوله» معطوف علي «المشركين» لفظاً للجوار وهو منصوب لعطفه علي «الله» المنصوب اسماً لـ «أنّ».

وبهذا خُرّجت هذه القراءة علي الجوار فيما خرجت عليه. ونحاول عرض أقوال الذين تناولوا التخريج علي الجوار لمعرفة رأيهم فى ذلك.

ويمكن بعد قراءة أقوال العلماء وتمحيصها ملاحظة أمور ثلاثة:

١ ـ ذكر التخريج علي الجوار دون تعليق عليه.

٢ ـ ردّ التخريج علي الجوار.

٣ ـ ردّ القراءة المنسوبة للحسن أو تضعيفها.

٤ ـ نقل حكاية الأعرابيّ الذى سمع هذه القراءة، وتستلخّص فى أنّ أعرابيّاً فى زمن عمر بن الخطّاب جاء المدينة، وطلب من يعلّمه القرآن، فلمّا قُرأت عليه الآية بالجرّ خطأً قال: إن كان الله برئ من رسوله فأنا برئ منه كذلك. فقيل له إنّ الأمر ليس كما قرأ القارئ. ورُفع الأمر إلى عمر فأمر بوضع النحو. (الزمخشريّ، ١٧٣/٢؛ أبوحيّان، ٣٦٧/٥).

فالزمخشريّ ذكر التخريجين بشكل مقتضب وأضاف إليهما قصّة الأعرابيّ. وقد احتذي آخرون حذوه فذكروا ما ذكره. (الرازيّ، ٢٢٣/١٦؛ أبوحيّان، ٣٦٧/٥؛ أبوالسّعود ٤٢/٤).

أمّا السمين الحلبيّ فلم يكتف بذكر الجوار وقصّة الأعرابي بل أضاف إليهما أمرين جديرين بالوقوف عندهما عندما قال: «والثانى علي الجوار كما أنّهم نعتوا، وأكّدوا علي الجوار، وقد تقدّم تحقيقه. وهذه القراءة تبعد صحّتها عن الحسن للإيهام، حتى يُحكي أنّ أعرابياً....» (الدرّ المصون، ٤٤٢/٣). فقوله: وقد تقدّم تحقيقه يُشير إلى ما ذكره فى آية الوضوء من ردّه الجرّ علي الجوار.

أمّا الشيء الجديد فى كلامه فهو استبعاد أنْ يكون الحسن قد قرأ بهذا الشكل للإيهام الذى يصاحبها، وهو ما فهمه الأعرابيّ عند سماعه الآية.

وما قاله السمين فى استبعاده هذه القراءة عن الحسن نقله الآلوسيّ وهو يتحدّث عن الآية. ولنا وقفة قصيرة مع الآلوسى الذى قال بالجرّ علي الجوار فى آية

الوضوء، ونصب نفسه للدفاع عنه (روح المعانى، ۷۵/۶؛ الضرائر وما يجوز للشاعر، ص۲۵۹ ـ ۲۵۱) وهى أنّ قوله: «للإيهام»، لا يمكن تصوّر إيهام فى هذه القراءة للآلوسى علي أقلّ تقدير للأمور الآتية:

ألف ـ أنّ المعطوف فى الآية كلمة «رسوله» وليس تعبيراً آخر كـ «محمّد» مثلاً؛ بل هو صريح فى كونه رسولاً لله. فإذا عبّر الله بكلمة الرسول فهذه قرينة قاطعة علي أنّ العطف ليس مراداً هنا، لأنّ العطف علي كلمة «المشركين» ينافى كونه رسولاً لله. فكيف يكون رسولاً ويبرئ الله منه؟ فالذين اشترطوا وجود القرينة بعبارة أخري عدم الالباس لصحّة الجر علي الجوار تحقّق شرطهم هنا، ومادامت القرينة متوفّرة، فما المانع من الحمل علي الجوار؟

ب ـ يُضاف إلى ذلك أنّ الآلوسى لا يشترط أمن اللبس فى استعمال الجوار، بل نفي أنْ يكون أحد من العلماء قال ذلك. وذكر أنّ شرط حسن الجر علي الجوار عدم الالباس. والالباس هنا منتفٍ لوجود القرينة، فحسن الحمل علي الجوار متوفّر، فما المانع من الحمل؟!

ج ـ إذا كان الجوار مستعملاً فى كلام العرب بكثرة، وكان مألوفاً لديهم، فكيف اشتبه الأمر علي الأعرابىّ، ولم يعرف مقصود الكلام من أنّ «رسوله» معطوف علي «الله» ولكنه جرّ علي الجوار. وهل كان علماء النحو أكثر ذوقاً وأدقّ حسّاً من الأعرابىّ فى توجّههم إلى ظاهرة الجوار، فأدركوا ما لم يدركه هذا الأعرابى؟

ولسنا هنا بصدد الدفاع عن قراءة الحسن هذه أو الدفاع عن الجوار، ولكننا أحببنا مناقشة الآلوسىّ علي أساس موقفه فى آية الوضوء.

ولم يتعرّض البيضاوىّ لهذه القراءة فى تفسيره. وقد عُلِّل ذلك بأنه إنّما تركها لأنها لم تصحّ وإن خرّجها غيره علي جعل الواو للقسم أو بأنّ الجرّ علي الجوار. وقصّة الأعرابىّ تقتضى خطأ هذه القراءة فينبغى نفيها عن الحسن. (الشهاب الخفاجىّ،

۲۹۹/۴). ولیت شعری، هل ذکر البیضاویّ القراءات الشاذّة کلّها حتّی یکون إهماله لهذه القراءة دلیلاً علی عدم صحتها عنده کما استظهر صاحب الحاشیة؟

الآیة الثالثة: «إنّی أخافُ علیکم عذابَ یومٍ ألیمٍ». (هود/۲۶)

من الشواهد التی ذکرها بعض القائلین بالجوار هذه الآیة. وحجّتهم فی ذلك أنّ کلمة «ألیم» فی الواقع صفة لـ «عذاب» المنصوب، ولیست صفة لـ «یوم» المجرور، ولکنّه جرّ لمجاورته لـ «یوم». (القاسمیّ، ۱۹۲۲/۱۲؛ الخفاجیّ، ۹۰/۵؛ الآلوسیّ، ۳۶/۱۲).

ونکتفی هنا بذکر الآراء فی إعراب «ألیم»، ولا نتعرّض لبیان الأقوال فی معناه وصیغته، فلهم فیها آراء یطول بذکرها المقام، ویخرج بها عن المرام.

وخلاصة ما وجدته فی توجیه العلماء لا یخرج عن:

ألف ـ أنّ «ألیم» نعت سببیّ لـ «یوم». وتقدیره: عذاب یومٍ ألیمٍ عذابُه. ثمّ حُذِف المضاف الذی هو «عذابُ» وأقیم المضاف إلیه مقامه وهو الضمیر فاستتر فی «ألیم». (الطبرسیّ، ۱۵۴/۳).

ب ـ أنّ «ألیم» نعت حقیقیّ لـ «یوم» وفاعله ضمیر «یوم»، بعبارة أخری أُسند «ألیم» إلی «یوم» وهو الزمان مجازاً، بوقوع الالم فیه، فیکون مجازاً فی الإسناد، وملابسته الإسناد الی الزمان. وقد اختلفت عبارات النحاة والمفسّرین فی ذلك. «وجعل الألیم من صفة الیوم وهو من صفة العذاب إذ کان العذاب فیه، کما قیل: وجعل اللیل سکناً، وإنّما السکن من صفة ما سکن فیه دون اللیل». (الطبریّ، ۱۷/۱۲)، «وإنّما وصف الیوم بالألم، لأنّ الالم فیه وقع.» (الزّجاج، ۴۶/۳) وعبارة غیره «وصف الیوم بالألیم من الإسناد المجازیّ لوقوع الألم فیه.» (الزمخشریّ، ۲۶۵/۲). «والمعنی أنّه لمّا حصل الألم العظیم فی ذلك الیوم أُسند ذلك الألم إلی الیوم کقولهم: نهارك صائم، ولیلك قائم.» (الرازیّ، ۲۱۱/۱۷).

ومع أخذ هذا التخريج بنظر الاعتبار يكون «أليم» نعتاً لـ «يوم» ويأخذ إعرابه، غاية الأمر أنّ فى الكلام تجوّزاً. وما أكثر المجاز فى القرآن الكريم! وقد أشار بعض المفسّرين إلى أنّ الأليم ليس بصفة العذاب فى الواقع، بل صفة المؤلم وهو الله تعالى.

ج ـ يجوز إعراب «أليم» صفة لـ «عذاب» ولكنّه جرّ علي الجوار. (الشهاب الخفاجيّ، ۹۰/۵؛ الآلوسيّ، ۳۶/۱۲).

وجدير بالذكر أنّ بعض الذين ذكروا الآية فى آية الوضوء وهم يتحدّثون عن الجوار وروده فى القرآن الكريم، وأنّها من موارده الكثيرة لم يتعرّضوا إلى الجوار عند الحديث عن هذه الآية كالبيضاويّ وأبى السعود فى تفسيريهما. (أنوار التنزيل، ۱۳۸/۲؛ إرشاد العقل السليم، ۱۱/۳).

وإذا أمكن حمل الآية وتوجيهها علي وجه مشهور مقبول، تسيغه أصول العربية وطرقها، فلماذا اللجوء إلى طرق ليست فى قوّتها؟!

وتخريج «أليم» علي الجوار، وجعله صفة لـ «عذاب» يذهب بشطر الحسن والبلاغة من الآية الشريفة، لأنّ فى جعل «أليم» صفة لـ «يوم» ولو مجازاً يصوّر هول ذلك اليوم وعظمته وشدّته، وكأنّ اليوم أليم بالنسبة للمعاندين، وليس العذاب، لأنّ كلّ عذاب أليم، وهذا ما لاحظه علماء البلاغة، فأشاروا الى موضوع الإسناد المجازى، ولمسه المفسّرون وهم يفسّرون الآية. ومن قبل استعملته العرب فى كلامها للمبالغة. فهل يسوغ صرف النظر عن هذه الروعة فى البيان لغرض إثبات أمر الجوار المشكوك فيه. كما أنّ تخريج الآية علي الجوار وجعل «أليم» صفة لـ «عذاب» يجعل الانسان يتساءل عن حكمة ذكر كلمة «يوم» هاهنا، لأنّ العذاب لابدّ أنْ يكون فى وقت ما أو يوم ما، فما الفائدة البلاغيّة من ذكره هنا. وهذا فى نظرنا يقلّل من روعة البيان القرآنىّ، بعكس جعل «أليم» صفة لـ «يوم» ولو مجازاً فإنّه يجعل الزمان أليماً لقوم نوح «عليه السلام» وليس العذاب وحده، لأنّه أليم علي كلّ حالٍ.

والذی یضعّف الحمل علي الجوار هنا تصریح النحاة أنه عند مجیء نعت بعد المضاف والمضاف إلیه جاز إتباعه المضاف أو المضاف إلیه إلاّ عند مانع معنویّ فإنّه یتعیّن فیه مراعاة المعنی، نحو: جاء أخو محمدٍ المیّتِ، فإنّه یتعیّن اتباعه للمضاف إلیه، ولا یکون نعتاً للمضاف، لأنّ الأخ إذا کان میّتاً فکیف یجیء؟ ولهذا ذکرت المسألة فی بعض الکتب عند الحدیث عن النعت بعد المضاف والمضاف إلیه. (الرضیّ الاسترابادیّ، ۳۱۸/۱)

بقی أنْ نشیر إلی وجود آیة أخري تشبه هذه الآیة فی مقطعها الأخیر. والکلام علیها کالکلام علي هذه. (الزخرف/۶۵)

الآیة الرابعة: «إنّی أخافُ علیکم عذابَ یومٍ محیط» (هود/۸۴)

وهذه الآیة من جملة الآیات التی استشهد بها القائلون بالجرّ علي الجوار. وقد تناولها المعربون والمفسّرون بالبحث والتوجیه. والآراء التی ذکرت، والتوجیهات التی طُرحت فی الآیة لا تختلف عمّا ذُکر فی الآیة السابقة «عذابَ یومٍ ألیمٍ» (هود/۲۶) سوي تضعیف بعضهم التوجیه الذاهب إلی أنّ التقدیر: عذاب یوم محیط عذابه، فحذف المضاف «عذاب»، وأقیم المضاف إلیه مقامه، فاستتر الضمیر فی «محیط». وحجّتهم فی ذلك أنّ الوصف إذا جري علي غیر من هوله وجب إبراز فاعله، ولا یجوز استتاره. (العکبریّ، ۴۴/۲)

ونکتفی هاهنا بالإحالة علي ما سبق خوف الإطالة.

الآیة الخامسة: «مثل الذین کفروا بربّهم أعمالُهم کرمادٍ اشتدّت به الریح فی یوم عاصف» (ابراهیم/۱۸)

وهذه الآیة ذکرت شاهداً علي مجیء الجوار فی القرآن کذلك بحجّة أنّ عاصف فی اللغة للریح ولیس للیوم. ویبدو أنّ الفرّاء ـ حسب تتبّعنا ـ أوّل من أجاز الجوار فی هذه الآیة حیث قال «وإن نویت أنْ تجعل «عاصف» من نعت الریح خاصة، فلمّا جاء الیوم أتبعَه إعراب الیوم وذلك من کلام العرب أنْ یتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه.»

(معانى القرآن، ۷۳/۲)، ثمّ راح يستشهد علي مجئ الجـوار فى كـلام العـرب بـشاهدين شعريّين، وهكذا محاورته أبا ثروان فى قول الشاعر:

تريكَ سُنَّةَ وجـهٍ غـير مقرفـةٍ ..... (المـصدر السابق، ۷۵/۲)

ومن الذين ذكروا الجوار فى تخريج الآية الطـبرىّ (جـامع البيـان، ۱۳۲/۱۳) والقرطبىّ (الجامع لأحكام القرآن، ۳۵۳/۹)

وأبو حيّان ذكر الجوار فى الآية دون تعليق بقبول أو رفـض. (البحـر المحـيط، ۴۲۳/۶). وإذا أخذنا بنظر الاعتبار موقفه من الجرّ علي الجوار الذى ذكره عند حديثه عن آية الوضوء علمنا أنّه لا يرتضى هذا التخريج.

أمّا بقيّة العلماء الذين ذكروا الجوار فقد ضعّفوا هذه التوجيـه، حـتى الـشهاب الخفّاجىّ والآلوسىّ اللذين كانا من جملة القائلين به والمدافعين عنه. وحجّتـهم فى ذلـك أنّ كلمة «عاصف» لا يمكن أنْ تكون نعتاً لـ «ريح»، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً. بعبارة أخري إذا لم تكن «عاصف» بعد «يوم» بل كانت بعد «الريح» لا يستقيم الكـلام، ولا يمكن إعرابها نعتاً لعدم تطابقهما تعريفاً وتنكيراً.

ولم ينفرد هذان برد توجيه الآية علي الجـوار فقـد سـبقهما الـسمين الحلـبىّ الرافض للجوار كما تقدم. فهو يري «فى جعل هذا من باب الخفض علي الجـوار نظـر، لأنّ من شرطه أنْ يكون بحيث لو جعل صفة لما قُطع عن إعرابه ليصحّ كالمثال المـذكور ـ حجر ضبّ خرب ـ وهذا لو جعلته صفة لـ «ريح» لم يصحّ لتخالفهما تعريفاً وتنكيراً فى هذا التركيب الخاصّ». (الدرّ المصون، ۲۵۸/۴ ـ ۲۵۹).

والنحّاس فى إنكاره الجوار فى هذه الآية يستند إلى ضعف الجرّ علـي الجـوار عموماً بحجّة أنّه لا يجوز مثل هذا فى كلام ولا لشاعر يعرف، فكيف يجـوز اعتبـاره فى كتاب الله عزّ وجلّ؟ ثم ذكر ما أنشد الفرّاء:

يا صاحِ بلِّغ ذوى الحاجاتِ كلّهم أنْ ليس وصلٌ إذا انحلّت عُري الذنَب

وما زعمه من أنّ أبا الجراح أنشده البيت بخفض «كلّهم» علي الجوار. وعقّب النحّاس علي ما ذكره الفرّاء بأنّ هذا ممّا لا يُعرّج عليه، لأنّ النصب لا يُفسد الشعر. (إعراب القرآن، ۳۶۸/۲). ويبدو أنّ توجيه النحّاس ليس محكماً، لأنه إذا ثبت إنشاد البيت بخفض «كلّهم» مع إمكان نصبه، فهو دليل علي مشروعيّة الجوار أكثر من ردّه، لأنّ أبا الجرّاح إذا كان حجّة وجب قبول إنشاده.

إضافة إلى ما تقدّم من تعذّر إعراب «عاصف» نعتاً لـ «ريح» نحويّاً، فإنّ الذوق العربيّ السليم، والحسّ اللغويّ يأبيان ترجيح عبارة: «كرماد اشتدّت به الريح العاصفة في يوم» علي عبارة «كرماد اشتدّت به الريح في يوم عاصف» بل يرفضان الأوّل حتّي عند عدم المقايسة والمقارنة بالثاني، لأنها عبارة تمجّها الطبيعة اللغويّة ولا أدري كيف استساغ الفرّاء والطبريّ ذلك مع حسّهما المرهف هذا التوجيه؟

وقد ذكرت في الآية وجوه أخري تختلف قوّةً وضعفاً وهي:

ألف ـ أنّ التقدير في الآية: اشتدّت به الريح في يوم عاصف ريحُه، ثمّ حذف المضاف «ريح» وأقيم المضاف إليه مقامَه فاستتر الضمير في عاصف.

ب ـ أنّ التقدير: اشتدّت به الريح في يوم عاصف الريح، ثمّ حذف المضاف إليه لتقدّم ذكره.

ج ـ أنّ عاصف أُسند إلى ضمير «يوم» مجازاً للمبالغة، وهو من الاسناد المجازيّ إلى الزمان. (الطبريّ، ۱۳۴/۱۳؛ البغويّ، ۳۰/۳؛ الآلوسيّ، ۲۰۴/۱۳)

د ـ أنّ «عاصف» مثل لابِن وتامِر علي النسب، فيكون المعني: ذي عصوف. (الانباريّ، ۵۷/۲؛ العكبريّ، ۶۷/۲).

الآية السادسة: «إنّ اللهَ هو الرزّاق ذو القوةِ المتينُ» (الذاريات/۵۸)

قرأ يحيي بن وثاب والأعمش «المتين» بالكسر (النحّاس، ۲۵۲/۴؛ ابن جنّيّ، ۲۸۹/۲) وقد وجّه الجر علي الجوار فيما وُجّه به. وأوّل من ذكر ذلك الفرّاء. فقد

أشار إلى هذه القراءة كشاهد عند حديثه عن الآية السابقة. (معانى القرآن، ۵۷/۲) وذكره ابن جنّىّ توجيهاً ثانياً وهو يتكلّم عن قراءة الخفض. (المحتسب، ۲۸۹/۲).

وقد تصدّي النحّاس لذلك علي عادته فى ردّ الجوار بقوله «وزعم أبوحاتم أنّ الخفض علي قرب الجوار. قال أبوجعفر: والجوار لا يقع فى القرآن ولا فى كلام فصيح وهو عند رؤساء النحويّين غلط ممّن قاله من العرب». (اعراب القرآن، ۲۵۲/۴)

والذى دعا القائلين بالجوار إلى ذلك أنّ «القوّة» مؤنث و«المتين» مذكّر وهما مختلفان تذكيراً وتأنيثاً. فلا يمكن جعل الثانى نعتاً للأوّل.

والسمين الحلبىّ كدأبه فى رفض الجرّ علي الجوار ضعّف تخريج الآية عليه، ولكنّه لم يبيّن وجه الضعف هنا كما بيّنه فى الآية السابقة.

ويبدو أنّ تخريج القراءة علي الجوار لم يُرض الشهاب الخفّاجىّ، لأنّه صرّح «وجعله صفة «ذو» جراً علي الجوار ضعيف» (عناية القاضى، ۱۱۱/۸).

وثمّة وجوه أخري فى توجيه قراءة الخفض ذكرها بقيّة المعربين والمفسّرين تدور حول إعراب «المتين» صفة لـ «القوّة» لا يخلو بعضها من تأويل، وهى:

ألف ـ أنّ تأنيث «القوّة» غير حقيقىّ، فجاز فى نعته أنْ يكون مذكّراً. (ابن عطيّة، ۱۸۳/۵؛ السمين الحلبىّ، ۱۹۴/۶).

ب ـ أنّ «متين» علي وزن فعيل بمعنى مفعول، وهو ممّا يستوى فيه المذكّر والمؤنّث. (الشهاب الخفّاجىّ، ۱۰۱/۸) وقد كثر مجئ فعيل مذكّراً وصفاً للمؤنّث كقولهم: حلّة عصيف، وملحفة جديد. (ابن جنّىّ، ۲۸۹/۲).

ج ـ أنّ «القوّة» مؤوّله بالاقتدار الذى هو مذكّر فجاز النعت بـ «المتين». (الزمخشرىّ، ۲۱/۴؛ الشهاب الخفّاجىّ، ۱۰۱/۸).

د ـ أنّ «المتين» علي زنة المصادر التى يستوى فيها المذكّر والمؤنّث. (الشهاب الخفّاجىّ، ۱۰۱/۸؛ الآلوسىّ، ۲۴/۲۷)

هـ ـ أنّ «القوّة» بمعنى الأيد. (السمين الحلبىّ، ۱۹۴/۶)

و ـ أنّ القوّة علي معنى الحبل، فكأنّ التقدير: إنّ الله هو الرزّاق ذو الحبل المتين. (ابن جنّى، ۲۸۹/۲).

وإذا جاز حمل الآية علي أحد الوجوه المتقدّمة، وفى بعضها ما يدعمه من استعمال العرب، فما الداعى إلى الحمل علي الجوار؟!

الآية السابعة: «وكذّبوا واتّبعوا أهواءهم وكلُّ أمرٍ مُستقرٌّ». (القمر/۳)

قرأ أبوجعفر وزيد «مُستقرٍ» بالكسر. (ابن جنّى، ۲۹۷/۲، أبوحيّان، ۳۴/۱۰) وقد نقل عن بعضهم أنّه خبر المبتدأ «كلّ» وجُرّ علي الجوار. (أبوحيّان، ۳۴/۱۰) ولم يلق هذا التخريج تأييداً. ورُدّ هذا التخريج بأنّ الجرّ علي الجوار فى غاية الشذوذ والقلّة، كما أنّه لم يُعهد فى خبر المبتدأ ولم يذكره المتقدّمون، وكلّ ما ذكروه أنّه فى الصفة علي خلاف فيه بين النحاة. (أبوحيّان، ۳۴/۱۰). وإذا كان أبوحيّان ممّن ردّ الجوار ولم يقبله، فإنّ بعض المؤيّدين للجوار ذكر أنّه «لا يليق ارتكابه من غير ضرورة تدعو لمثله» (الشهاب الخفّاجىّ، ۱۲۱/۸).

والآلوسىّ الذى نصب نفسه للدفاع عن الجوار كما رأينا آنفاً ذكر ردّ أبى حيّان المتقدّم دون تعليق أو تعقيب عليه. (روح المعانى، ۷۸/۲۷) ويبدو أنّه موافق لأبى حيّان فى ذلك.

ويبدو أنّ الأمر الذى دعا إلى القول بالجوار هو إعراب «كلّ» مبتدأ فيحتاج إلى خبر، لذا أعرب «مستقرّ» خبراً، لكنّه مجرور للمجاورة.

وخرّج بقية النحاة ذلك بـ:

ألف ـ أنّه صفة «أمر»، وكلّ معطوف علي «الساعة»، فيكون تقدير الكلام: اقتربت الساعة وكلُّ أمر مستقرّ. (الزمخشرىّ، ۳۶/۴). وعلي هذا فلا تحتاج الجملة إلى خبر. ورُدّ هذا التخريج بطول الفصل (أبوحيّان، ۳۴/۱۰). وتعقّب بعضهم أباحيّان فى هذا. (الآلوسىّ، ۷۸/۲۷).

ب ـ أنّ الخبر «حكمة بالغة». والتقدير: كلّ أمر مستقرّ حكمةٌ بالغةٌ. وبينهما جملة اعتراضيّة. (أبوحيّان، ۳۴/۱۰)

ج ـ أنّ الخبر محذوف، تقديره: معمول به، أو أتي. (أبوالبقاء، ۲۴۹/۲). وقدّره غيره: بالغوه. (أبوحيّان، ۳۴/۱۰).

وإذا ردّ الشهاب الجوار، وهو ممن استمات فى الدفاع عنه فى آية الوضوء، وأمكن تخريج الآية علي غيره، فما الداعى إلى تخريج الآية عليه؟

الآية الثامنة: «يُرسلُ عليكما شواظٌ من نارٍ ونحاسٌ فلا تنتصران» (الرحمن/۲۲).

قرأ من السبعة ابن كثير وأبوعمرو (ابن مجاهد، ص۶۲۱) ومن غيرهم ابن أبى اسحاق والنخعىّ (أبوحيّان، ۶۵/۱۰) «نحاسٍ» بالجر. وقد وقف العلماء عند تخريج هذه الآية وقفة قصيرة. فالآلوسىّ ذكر الجوار مقتضباً وهو يتكلّم عن المعطوف عليه بقوله «وقيل علي شواظ وجرّ للجوار فلا تغفل.» (روح المعانى، ۱۱۲/۲۷).

ولو رحنا نستقرئ من أشار إلى الجوار لوجدنا من يصرّح «أو يقال هو معطوف علي شواظ وجُرّ للجوار فإنّه تكلّف ما لا داعى له.» (الشهاب الخفّاجىّ، ۱۲۶/۸) ومعلوم أنّ الخفّاجىّ ممّن قال بالجوار ودافع عنه، وحشْر الشواهدَ لإثباته عند توجيه آية الوضوء، بل إنّ الآلوسىّ اقتفي أثره بعبارته فى حديثه عن الجوار فى الآيات المتقدّمة. فإذا صرّح هنا بأنّه تكلّف ما لا داعى له فالأمر واضح فى ضعف القول بالجوار.

والقرطبىّ الذى ذكر هذه الآية شاهداً علي الجوار فى آية الوضوء (الجامع لاحكام القرآن، ۹۴/۶) لم يشر إلى الجوار عند الحديث عن قراءة الجرّ «نحاسٍ» بل ذكر تخريج الجرّ علي العطف علي «نار».

وباستثناء الشهاب الخفّاجىّ والآلوسىّ اللذين أشارا إلى الجوار لم أجد من ذكره عند إعراب الآية أو تفسيرها، بل صرّحوا بعطف «نحاس» علي «نار».

وهم فی هذا علي قسمين:

ألف ـ قسم اكتفي بذكر العطف علي «نـار» فقـط. (الزمخـشری، ۴۷/۴؛ ابـن عطيّة، ۲۳۱/۵؛ البيضاویّ، ۱۱۰/۵؛ القرطبیّ، ۱۷۱/۱۷؛ السمين الحلبیّ، ۲۴۳/۶).

ب ـ واستشكل قسم عطفه علي «نار»، لذا قـدّر «شـیء» ليـستقيم المعـنی. (الطبریّ، ۲۰۵/۵؛ البغویّ، ۲۷۲/۴؛ القرطبیّ، ۱۷۱/۱۷).

وتضعيف الخفّاجیّ الجوار فی هذه الآية صراحة، وتـضعيف الآلوسـیّ ضـمناً، وعدم إشارة بقية القائلين بالجوار إليه فی تخريج قراءة الجرـ ومنهم من ذكرهـا شـاهداً عليه قبل هذا ـ خير دليل علي ضعفه، وعدم الحاجة إلی تخريج الآية عليه.

الآية التاسعة: «يطوف عليهم ولدانٌ مخلدون بأكواب وأباريق... وحور عـين» (الواقعة/۱۷ ـ ۲۲)

قرأ الكسائیّ وحمزة واخرون «وحـورٍ عـينٍ» بالكـسر. (ابـن مجاهـد، ۶۲۳؛ النحّاس، ۳۲۷/۴؛ الأهوازیّ، ۳۴۶؛ أبوحيّان، ۸۰/۱۰). وقد اختلفت أقوال العلمـاء فی توجيه هذه القراءة. والذی يرتبط بموضوعنا هنا تخريج الجرّ علي الجوار، بعبارة أخري: إنّ «حور عين» عطف علي «ولدان» المرفوع، ولكنّه جُرّ لمجاورة المجرور قبله. وحجّتهم فی ذلك أنّ «الحور العين» لا يُطاف بهنّ حتّي تعطف الكلمة علي المطاف به. (العكبریّ، ۲۵۴/۲).

ويبدو من مراجعة ما كُتب عند الحديث عن هذه الآية، ومقايسة ذلك بما ذُكر فی آية الوضوء أنّه علي الرغم من ذكر هذه فی آية الوضوء كشاهد علي مجیء الجرّ علي الجوار مطلقاً من جهة، وعلي مجیء الجوار مع حرف العطف من جهة أخري، فإنّ القـول بتخريج الجرّ علي الجوار صراحةً لا قائل به سوي أبی البقاء العكبریّ. أمّـا الآخـرون فإنّهم ضعّفوه أو تغافلوا عنه.

فالبيضاویّ الذی ذكر هذه الآية عند تأييده الجرّ علـي الجـوار شـاهداً علـي وقوعه لم يشر إلی ذلك عند الحديث عن هذه الآية ممّا حدا بصاحب الحاشية إلی القول

«جعله المصنّف فى آية الوضوء من الجرّ الجوارى، والفصل يأباه ويضعفه فلذا لم يذكره هنا.» (الشهاب الخفّاجيّ، ۲۴۳/۸). وقد ذهب إلى مدي أبعد حينما صرّح بأنّه «لا وجه لقول أبى البقاء أنّه معطوف علي أكواب لفظاً لا معنىً لأنّ الحور لا يطاف بهنّ.» (المصدر السابق نفسه).

والآلوسيّ كرّر هنا قول الشهاب الخفّاجيّ فى تضعيفه. (روح المعانى، ۱۳۸/۲۷) فى حين أنّه ذكر الآية فى آية الوضوء دليلاً علي مجئ الجوار.

أمّا الباقون من العلماء فإنّهم ذكروا أموراً أخري نوردها باختصار:

ألف ـ أنْ يكون معطوفاً علي «جنّات النعيم». والتقدير: أولئك المقرّبون فى جنّات النعيم وفى حور عين، أى فى مقاربة حور عين، أو معاشرة حور عين، فحذف المضاف. (الطبرسيّ ۲۱۶/۵).

ب ـ أنْ يكون معطوفاً علي «أكواب» مع تأويل «يطوف» بشيء يناسب «حور عين»، لأنّ معنى يطوف عليهم ولدان مخلّدون بأكواب، ينعمون بأكواب، فيكون التقدير: ينعمون بأكواب وحور عين. (الزمخشريّ، ۵۴/۴).

ج ـ أنْ يكون معطوفاً علي «بأكواب» علي حقيقته دون تأويل، فيكون الولدان يطوفون بالأكواب وبالحور العين علي أهل الجنّة. (السمين الحلبيّ، ۲۵۷/۶).

وما ذكره بعضهم من أنّ الخفض باتباع «حور عين» لما قبله لفظاً لا معنى لا يدلّ علي إرادة الجوار قطعاً، فقد يكون علي تقدير كلام كما فى التوجيه الأوّل.

والذى ينساق إلى الذهن ويستسيغه العقل ويقبله، ولا يأباه الوجه الأخير، وهو عطف الحور العين علي الأكواب، فيكون الولدان يطوفون بالحور علي المؤمنين، وما المانع من ذلك؟ ويكون فى ذلك لذّة للمؤمنين كما أشار إليه بعض المفسّرين. (القرطبيّ، ۲۰۵/۱۷)

وبعد فهل هنا ضرورة تدعو إلى حمل الآية علي الجوار بعد هذا؟

الآية العاشرة: «بل هو قرآن مجيدٌ فى لوحٍ محفوظٍ» (البروج/۲۲)

وردت عند الحديث عن آية الوضوء كشاهد علي مجيء الجوار في القرآن الكريم. (القرطبيّ، ۹۴/۶). ووجّه الآية بأنّ «محفوظٍ» نعت لـ «قرآن» ولكنّه جرّ لمجاورته «لوحٍ» المجرور.

ويبدو أنّ القرطبيّ وهو في قمّة حماسه في إثبات غسل الرجلين في الوضوء حاول تقديم نماذج متعددة وشواهد أخري في إثبات الجوار فذكر هذه الآية.

والظاهر أنّ القرطبيّ لم يكن موفّقاً في هذا. والدليل علي ذلك:

ألف ـ لم يذكر غير القرطبيّ هذه الآية شاهداً علي الجوار.

ب ـ لم يتعرّض القرطبيّ إلى الجوار عند الحديث علي هذه الآية.

ج ـ أنّ نظم الآية، وانسجام كلماتها، وانسياب المعنى فيها يأبى التخريج علي الجوار، فأين عبارة: بل هو قرآن مجيد محفوظ في لوحٍ من الآية في معناها ونظمها؟!

وبناءً علي ما تقدّم فإنّ ذكر هذه الآية شاهداً علي استعمال الجوار في القرآن الكريم لا مستند له يؤيّده، كما أنّ عبارة «اللوح المحفوظ» التي يكثر تردّدها علي الألسنة تأبى هذا الفهم الذي فهمه القرطبيّ.

الآية الحادية عشرة: «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكّين حتّي تأتيهم البيّنة» (البيّنة/۱).

ذكر أبوحيّان في كتابه التذكرة أنّ بعض المتفقّهة أعرب «المشركين» عطفاً علي «الذين» فكان حقّه الرفع، ولكنّه جُرّ لمجاورته «أهل الكتاب». ثمّ عقّب علي ذلك بقوله «وما ذهب إليه يمكن تأويله علي وجهٍ حسن، فلا حجّة فيه». (البغداديّ، ۹۵/۵).

ويبدو أنّ هذا التخريج لم يلق التفاتاً من العلماء فأعرض عن ذكره أكثرهم. ولم نجد من يشير إليه سوي ما قيل «واعتبار أنّ الجر للجوار لا يخفي حاله» (الآلوسيّ، ۲۰۱/۳۰).

ولا أظنّ هذا التخريج يحتاج إلى مناقشة بعد تعليق الآلوسيّ هذا.

نتائج البحث

يظهر من مطالعة ما ذكره العلماء فى إعراب الآيات المتقدمة وتوجيهها ما يأتى:

١ ـ اختلفت آراء العلماء فى قبول الجر علي الجوار ورفضه، فمنهم من رفضه بحجّة أنّه لحن. ويبدو أنّه استند فى ذلك إلى قول سيبويه الذى لا يمكن الاستناد إلى ظاهر لفظه، أو أنّه ضرورة لا يجوز حمل القرآن عليها، لأنّ الشواهد التى سبقت لتأييده شعرية، لا تخلو عن ضرورة الشعر، بينما ذهب آخرون إلى أنّه واقع فى كلام العرب شعراً ونثراً.

٢ ـ أنّ اطول وقفه وقفها العلماء عند عرضهم الآيات التى أشير الى الجوار بها آية الوضوء، لأنّها أوّل آيه خُرجت علي ذلك من جهة، ولأنّ الخلاف الفقهى ترك أثره فيها.

٣ ـ يبدو أنّ التعصب الفقهى دفع العكبرىّ والشهاب الخفّاجىّ والآلوسىّ إلى الدفاع عن الجر علي الجوار بشكل مطلق لا يقبل الشك والترديد.

٤ ـ لا يمكن حمل ردّ الجوار علي التعصب لمسح الأرجل بدلاً من غسلها، لأنّ بعض الذين ردّوا الجوار كالزّجاج والنحّاس والرازىّ والسمين الحلبىّ ممّن لا يقولون بالمسح، فلا يمكن التعلّق بالتعصب الفقهى والتذرع به.

٥ ـ يُلاحظ أنّ اكثر الآيات التى ذكرت عند الحديث عن الجوار فى آية الوضوء شاهداً علي وقوعه بكثرة فى القرآن الكريم، لم تُخَرَّج علي الجوار عند الحديث عنها فى موضعها. وإنْ دلّ هذا علي شيء فإنّما يدلّ علي أنّ الذين ذكروها فى آية الوضوء سعوا إلى إثبات الجرّ علي الجوار بشتّي الوسائل لتصحيح أمر غسل الأرجل، وأنّهم قلّ تحمّسهم لذلك فى بقيّة الآيات لعدم وجود ما يمكنهم طرحه بقوة، فآثروا السكوت علي ذكر موضوع قد يُؤاخذون عليه.

٦ ـ وتبعاً لذلك اتّفق القائلون بالجوار علي تخريج آية واحدة عليه هى آية الوضوء، واختلفوا فيما عداها. ويبدو أنّ السبب فى ذلك ما ذكرناه فى النقطة السابقة.

۷ ـ یمکن القول إن ما سلم من الشواهد التی سبقت للاستدلال علي الجوار من القدح أو التوجیه لا یکفي لتقعید قاعدة نحویة فضلاً عن تخریج کلام الله علیه. أمّا استعراض الشواهد غیر القرآنیّة وتحلیلها فله موضع آخر یطول المقام یذکره.

۸ ـ قد یُحتجّ لبعض القائلین بالجوار أنّ تخریج الآیات مورد البحث علیه قد یحلّ مشکلة فهم بعض النصوص القرآنیة کما فی هود/۲۶، ۸۴، ابراهیم/۱۸، الذاریات/۵۸ و و. ویبدو أنّ هذا لا یکفي فی حمل القرآن علي شیء تنازع العلماء فیه، مضافاً إلی أنّ أمثال هذا الإشکال الموهوم قد حُلّ عن طریق القول بالمجاز العقلی (الاسنادی) وغیره الذی ینسجم وبلاغة القرآن فی التعبیر من جهة، والدعم بمئات الشواهد الفصحی من جهة أخري. فالأولی ترك الجوار صوناً للغة القرآن من الحمل علي ما لم یثبت قطعاً.

المصادر

ابن جنی، ابوالفتح، *المحتسب*، تحقیق علی النجدی ناصف وعبد الفتاح سلبی، المجلس الأعلي للشؤون الاسلامیة، مصر، ۱۳۸۹ هـ.ق.

ابن خالویه، الحسین بن أحمد، *الحجة فی القراءات السبع*، تحقیق عبدالعال سالم مکرم، دارالشروق، بیروت، ۱۳۹۷.

ابن عطیه، عبدالحق الغرناطی، *المحرر الوجیز*، تحقیق احمد صادق الملاح، القاهرة، ۱۳۹۴.

ابن مجاهد، أحمد بن موسی التمیمی، *السبعة فی القراءات*، تحقیق د. شوقی ضیف، دار المعارف، مصر، ۱۹۸۰.

ابن هشام، محمد بن عبدالله، *شرح شذور الذهب*، تحقیق محمد محی الدین عبدالحمید، بیروت بدون تا.

ابوحیان، محمد بن یوسف، *البحر المحیط*، تحقیق محمد جمیل، دارالفکر، بیروت، ۱۴۱۲.

أبوالسعود، محمد بن محمد العمادی، *ارشاد العقل السلیم*، داراحیاء التراث العربی ـ بیروت، ۱۴۱۱.

أبوعبیده، معمر بن المثنی، *مجاز القرآن*، تحقیق محمد فؤاد سزکین، مؤسسة الرسالة، بیروت، ۱۴۰۱.

الآلوسی، محمد شکری، *الضرائر وما یسوغ للشاعر دون الناثر*، دارالبیان، بغداد، بدون تا.

ـــــــــ، *روح المعانی*، دار احیاء الکتاب العربی، بیروت، ط۴، ۱۴۰۵.

الاهوازی، الحسن بن علی، *الوجیز*، تحقیق د. درید حسن أحمد، دارالمغرب، بیروت، ۲۰۰۲.

الانباری، عبدالرحمن بن محمد، *البیان فی غریب اعراب القرآن*، تحقیق د. طه عبدالحمید، دارالهجرة، قم ۱۴۰۳.

البغدادی، عبدالقادر بن عمر، *خزانة الارب*، تحقیق عبدالسلام محمد هارون، الهیئة المصریة العامة، مصر، ۱۹۷۶.

البغوی، الحسین بن مسعود، *معالم التنزیل*، تحقیق، خالد عبدالرحمن العك وآخر، دارالمعرفة، بیروت، ۱۴۱۵.

البیضاوی، عبدالله بن عمر، *أنوار التنزیل و أسرار التأویل*، دارالصادر، بیروت. بدون تا.

الخازن، علی بن محمد البغدادی، *لباب التأویل فی معانی التنزیل*، دارالمعرفة، بیروت، بدون تا.

الدمیاطی، أحمد بن محمد البناء، *اتحاف فضلاء البشر*، مصر، ۱۳۵۹.

الرازی، محمد بن عمر فخرالدین، *مفاتیح الغیب*، دار احیاء التراث العربی، بیروت، بدون تا.

الرضی، محمد بن الحسن الاسترابادی، *شرح الکافیة*، دارالکتب العلمیة، بیروت، ۱۳۹۹.

الزجاج، ابراهیم بن السریّ، *معانی القرآن واعرابه*، تحقیق د. عبدالجلیل شلبی، عالم الکتب، بیروت، ۱۴۰۸.

الزجیلی، وهبة، *التفسیر المنیر*، دار الفکر المعاصر، بیروت، ۱۴۱۱.

الزمخشری، محمود بن عمر، *الکشاف عن حقائق التنزیل*، دار الفکر، ۱۳۹۷.

السمین الحلبی، ابوالعباس بن یوسف، *الدر المصون*، تحقیق علی محمد عوض وآخر، دارالکتب العلمیة، بیروت، ۱۳۱۴.

السیوطی، عبدالرحمن بن أبی بکر، *همع الهوامع*، منشورات الرضی، قم، ۱۴۰۵.

الشنقیطی، محمد الجنکی، *أضواء البیان*، عالم الکتب، بیروت، بدون تا.

الشهاب الخفاجی، أحمد بن محمّد، *عنایة القاضی وکفایة الراضی*، دار صادر، بیروت، بدون تا.

الطبرسی، الفضل بن الحسن، *مجمع البیان لعلوم القرآن*، منشورات مکتبة المرعشی، قم، ۱۴۰۳.

الطبری، محمد بن جریر، *جامع البیان*، دارالمعرفة، بیروت، ۱۴۰۹.

الطوسی، محمد بن الحسن، *التبیان فی تفسیر القرآن*، تحقیق أحمد حبیب قصیر، دار احیاء التراث العربی، بیروت بی‌تا.

العکبری، عبدالله بن الحسین، *املاء ما منّ به الرحمن*، البابی الحلبی، مصر، ۱۳۸۹.

الفراء، یحیی بن زیاد، *معانی القرآن*، تحقیق أحمد یوسف نجاتی وآخر، الهیئة المصریة العامة، مصر، ۱۹۸۰.

القاسمی، محمد جمال الدین، *محاسن التأویل*، دار إحیاء الکتب العربیة، مصر، ۱۳۷۷.

القرطبی، محمد بن أحمد الانصاری، *الجامع لأحکام القرآن*، دار احیاء التراث العربی، بیروت، ۱۴۰۵.

النحاس، أحمد بن محمد، *اعراب القرآن*، تحقیق د. زهیر غازی زاهد، عالم الکتب،۱۴۰۵.
الواحدی، علی‌بن‌أحمد، *الوسیط*، تحقیق عادل أحمد و آخرون، دارالکتب‌العلمیة، بیروت، ۱۴۱۵.